

فعالية الإنذار المبكر للازمات الاقتصادية: تحليل مؤشر الإنذار المبكر للقطاع الحقيقي في ليبيا 2010 – 2020

حميدة ميلاد أبورونية

الأكاديمية الليبية لدراسات العليا - ليبيا

h.aburounia@academy.edu.ly

The Efficacy of Early Warning for Economic Crises: Analysis of The Early Warning Index of the Real Sector in Libya 2010–2020

تاريخ النشر: 2023/06/01

تاريخ القبول: 2023/01/17

تاريخ الاستلام: 2022/11/20

ملخص:

ان الازمات مهما كان نوعها وحجمها يترتب عنها سلسلة من الجوانب السلبية على المجتمع والاقتصاد، وبالتالي بات نظام الإنذار المبكر ضرورة ملحة تستدعي اعتمادها من قبل الدول لانتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية التي تعمل على تلافي حدوث الأزمة والتقليل من آثارها السلبية. تهدف الدراسة الى تحليل الوضع الحالي للاقتصاد الكلي بليبيا باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر للازمات الاقتصادية لتبيان المؤشرات الاقتصادية والى ما تتجه هذه المؤشرات وأسباب ذلك خلال الفترة (2010 – 2020)، وما يجب اتخاذه لتدارك الوضع قبل تفاقمه لازمة اقتصادية طويلة الاجل. وقد أتبع المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة، ووجدت الدراسة ان هناك تذبذب واضح لمؤشرات القطاع الحقيقي كالنتائج المحلي الإجمالي ومؤشر التضخم والرقم القياسي للأسعار، والانكشاف الاقتصادي، وترابطها علاقة طردية مع الإنتاج والكميات المصدرة من النفط الخام، وخلص الى ضرورة تنوع النسيج الاقتصادي والتحول الى اقتصاد انتاجي متعدد المصادر لدخل مستدام في تمويل الموازنة العامة مما يؤثر إيجابا على المؤشرات الاقتصادية الأخرى ويقلل من تأثير الازمات بشكل دراماتيكي.

الكلمات المفتاحية: الإنذار المبكر، الازمات الاقتصادية، القطاع الحقيقي، معدل التضخم.

Abstract:

Crises, whatever their type and size, result in a series of negative aspects on society and the economy, so the early warning system has become an urgent necessity that requires its adoption by countries to take preventive measures and measures that work to avoid the occurrence of the crisis and reduce its negative effects. The study aims to analyze the current real sector situation in Libya by using early warning indicators for economic crises to show what these indicators are heading during the period (2010–2020), and what should be taken to remedy the situation. The deductive approach was followed, and the study found that there is a clear fluctuation in the indicators of the real sector, such as GDP, the inflation index, CPI, and economic exposure. Concluded, the need to diversify the economy and transform into a multi-source production economy for sustainable income in financing the public budget, which positively affects other economic indicators and will dramatically reduce the impact of crises.

Key Words: Early warning, Economic Crises, Inflation Rate, Real Sector

*المرسل: h.aburounia@academy.edu.ly

المقدمة:

وجدت أدوات التحليل الاقتصادي المستخلصة من الازمات الاقتصادية السابقة لتمكن الباحث وتجعل منه قادراً على البحث في العلاقات التابعة أي السببية بين الظواهر الاقتصادية، يسمح التحليل الاقتصادي بالتنبؤ بمختلف التغيرات المستقبلية والتوقع بمجريات سير الاقتصاد. ويعين رؤيته حول الظاهرة مبينا الآثار والمسارات السلبية والإيجابية لها في كل مناح الحياة الاقتصادية. وهو منظور سلمي يعني أن الجهود والاستعدادات يتم توجيهها بعد حدوث الأزمات بالفعل وليس قبلها (البناء، 2009). لهذا شهد العالم سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية غير قادر على تحديد بداياتها او ينبئ بها؛ وذلك لافتقاده لتحليل المؤشرات والتي ترسل انذارات مبكرة تسبق وقوع الازمة مثل؛ ازمة الائتمان 1772 التي بدأت في لندن وانتشرت في عموم أوروبا، بعدما اكتسبت بريطانيا ثروة هائلة من الذهب والفضة من جراء سياستها التجارية مع مستعمراتها. وأزمة الكساد الكبير، بدأت باختيار سوق الأسهم الأميركية في عام 1929. استمر الكساد عشر سنوات تقريبا، وأسفر عن خسائر في الدخل القومي للولايات المتحدة وانخفاض قياسي لمعدلات التوظيف ونقص في الإنتاج، اذ بلغ معدل البطالة حوالي 25%. وانخفض الناتج القومي الإجمالي الحقيقي نحو 30%، وهو أمر غير معهود في اقتصاد افترض العمالة الكاملة وثبات الناتج الكلي. والأزمة الآسيوية 1997 التي بدأت في تايلاند، بسبب تدفقات رؤوس الأموال المضاربة من البلدان المتقدمة إلى مجموعة الدول التي تعرف "بالنمو الآسيوية"، مما ساد التفاؤل، الذ قاد إلى الإفراط في الائتمان، ومن تم تراكم الديون في اقتصادات هذه الدول مما انعكس على الاستثمارات الأجنبية، وقد استغرق الأمر سنوات للتعافي. أما الأزمة الاقتصادية 2007 كانت بسبب خسائر في البورصة الأميركية أحدثت خسائر كبيرة في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. وقد اندلعت الأزمة بسبب اختيار ما سميت وقتها "بالفقاعة العقارية"، كما أن العديد من المؤسسات المالية العالمية كانت على شفا الانهيار، واستغرق التعافي عدة سنوات (صابر، 2010).

وبينما العالم اخذ في الانتعاش والتعافي متعدد السرعات من تبعات أزمة فيروس كورونا الذي تفشى خلال عام 2019 – 2020، وسبب في انخفاض أسعار النفط الى 33 دولار للبرميل (العشماوي، 2021)، يتعرض الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر 2022 إلى بؤادر أزمة أخرى جراء حرب أسعار النفط الحالية (صحيفة الحرة، 2022). ومنا هنا نجد أهمية تبني نظام الإنذار المبكر لضمان حد أدنى من الأمن وتحقيق الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تطوير الأساليب والمفاهيم المعنية بالحد أو التقليل من تأثير المخاطر الناتجة من الأزمات. ونظراً لأهمية وفعالية أنظمة الإنذار المبكر أبدى المجتمع الدولي اهتماماً ملحوظاً بهذه الأنظمة ووضع الأطر والسياسات المعنية بتطبيقها (EWC، 2006).

وبالمراجعة التاريخية لمدى فائدة مؤشر التنبؤ والإنذار المبكر لما سيحدث من ازمة اقتصادية، تؤرخ بقصة سيدنا يوسف عليه السلام بالقران الكريم؛ اذ يعتبر الأول والوحيد الذي تنبئ وتذنب قبل حلول ازمة اقتصادية كبيرة تقارب العشر سنوات، ونتيجة لقدرته على التنبؤ المبكر قبل حدوث الازمة استطاع وضع حلول واستراتيجية طويلة الاجل تعرف "بالنموذج اليوسفي"، حدد ملامحها من خلال إدارة رشيدة (قرموط، 2009): خطة الإنتاج: ﴿تزرعون﴾ (الزراعة)، الاستثمار غير المخطط (التغير في المخزون): ﴿سبع سنين﴾، مستوى الإنتاجية: ﴿دابا﴾ عملاً دائماً متواصلاً، الادخار: ﴿فما حصدم فذروه في سنبله﴾. ترشيد الاستهلاك: ﴿الا قليلا مما تأكلون﴾. كفاءة الخطة وفعاليتها جنبت المنطقة خسائر اقتصادية من جراء الجفاف الذي كاد يلحق بها.

تعد علاقة الإنذار المبكر بالأزمات الاقتصادية علاقة مركبة حيث إن الأزمات تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وخطط التنمية التي تبناها الدول، وبدلاً من أن تتقدم الدول نحو تحسين رفاهية واستقرار الشعوب، تجد نفسها تكافح للتقليل من وطأة هذه الازمات. لذا فإن الاستعداد المسبق، وإيجاد الوسائل الفعالة للإنذار المبكر يعمل على الحد من آثار الازمات وسرعة وسلاسة التعامل معها بفعالية وكفاءة (UN، 2016).

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مؤشرات الإنذار المبكر للاقتصاد الحقيقي بليبيا لتبيان ما تُنبئ به هذه المؤشرات خلال الفترة محل الدراسة (2010 – 2020)، وما يجب اتخاذه لتدارك الوضع قبل تفاقمه لازمة اقتصادية طويلة الاجل. كما تسعى لتبيان ان الازمات الاقتصادية يمكن تجاوزها في حال الاستعداد المخطط والجيد وتوافر الإرادة السياسية لصانع القرار لمواجهة الازمة، فانه يمكن تجاوزها وتحقيق نتائج ايجابية. وألا ننجر وراء الاستكانة للازمات الاقتصادية او انكارها او نتعامل معها وفق الأنماط التقليدية المألوفة، بل يجب علينا التفكير والابتكار والعمل لتجاوزها والاهم من ذلك هو اختيار المنظم المناسب لإدارة الازمة.

1. المبحث الاول: الإطار النظري

1.1. مفهوم الازمة الاقتصادية

اشارت الادبيات المتخصصة في الازمات الاقتصادية بأن هناك عدة تعريفات لكلمة الأزمة لغوياً واصطلاحاً مما جعلها تستخدم في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية (طالب، 2018). ففي نظر مؤيدي الرأسمالية لا يوجد لا نهاية ولا بداية للأزمة، وان الرأسمالية تملك البدائل وتبعت على الاعتقاد بنمو متجانس وعلى التوالي وبشكل متزامن؛ المديونية، التضخم، طرح جزء من راس المال، البطالة، كل الوسائل الممكنة التي تنعكس إيجاباً على معدل الربح. في المقابل المنظور الماركسي يعرف الازمة كمفهوم بحث، بسبب التناقضات في طريقة الإنتاج الرأسمالي، وان الخطط المجردة لإعادة الإنتاج الموسع غير ممكن، بعبارة أخرى، ان نموا منتظماً لاقتصادات رأسمالية مصنعة هو مستبعد لان الازمة مطروحة ومستمرة (ارنولد، 1992).

الازمة موقف يؤدي إلى سلسلة من التفاعلات ينجم عنها تهديدات ومخاطر مادية ومعنوية للمصالح الأساسية للمجتمع، وفي ظروف تسودها التوتر نتيجة لنقص المعلومات، وحالة عدم التيقن التي تحيط بأحداث الأزمة يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت محدد (الحمد، 2017). تعتبر الأزمة الاقتصادية إحدى الحلقات الثلاث للدورة الاقتصادية. ولذلك فإن تعريف الأزمة الاقتصادية يتمثل بأنه عبارة عن اضطراب في الحالة الاقتصادية العادية أو في التوازن الاقتصادي. كما يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها العودة أو التغير المفاجئ لظرف اقتصادي معين "انتكاسة اقتصادية"، كما أنها تسجل نهاية مرحلة التوسع "نمو اقتصادي" (العشماوي، 2021: ص4). وتتمثل الأزمات الاقتصادية مثلاً في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، زيادة الديون الحكومية، ارتفاع معدلات التضخم، انخفاض العائد من النقد الأجنبي، وزيادة المدفوعات الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو بسبب ما يعرف بالتبعية الاقتصادية أو الى التغير في أسعار المواد الأولية أو تغير أسعار الصرف.

4.1 أنواع الازمات الاقتصادية

1. الازمة الدورية

الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج): ويطلق عليها البعض بالأزمة العامة تصيب كل عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها؛ وهي الإنتاج والتداول والاستهلاك، والتراكم. وهذا يعني أن الهزات المتولدة عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا وحدوثا إذا ما فورنت بغيرها من الأزمات، كما تتميز هذه الأزمة بشمول ظاهرة فيض الإنتاج للعديد من القطاعات حيث تشمل كافة مراحل تكرار الإنتاج فهي أوسع من الأزمة الهيكلية كونها تتصف بالأجل القصير في فيض الإنتاج (خميس، 2016).

2. الأزمة غير الدورية

الأزمة غير الدورية (أزمة عشوائية الحدوث): لا ترتبط في حدوثها بأسباب دورية متكررة مثل الأزمات المرتبطة بالدورة الاقتصادية، ومن ثم لا يسهل توقعها، والأزمات غير الدورية تحدث نتيجة عوامل متعددة، وإن كانت عادة تكون فجأة وبدون مقدمات مثل الأزمات الناجمة عن الفساد والرقابة المالية، تفشي الأوبئة، سوء الأحوال الجوية، أو تغير الظروف المناخية (بورزان، 2021: ص66).

3. الأزمة المحلية

أزمة أقل اتساعاً وشمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني. تمثل في أزمات المشروعات أو الوحدات الإنتاجية، إلا أنه قد يمتد إلى المشروعات الأخرى المرتبطة بها. وهي الأزمات، التي لا يتعدى تأثيرها حدود الدولة، بل يقتصر على قطاع محدود منها؛ ولا يمكن ترحيلها إلى الخارج؛ ولذلك، فهي تعالج في إطار محلي داخلي فقط، وفي هذا النوع من الأزمات يجب تدخل الدولة لمواجهة الأزمة واحتواءها، إن لم يتمكن الكيان الإداري الذي تأثر بها من مواجهتها (طاهر، 2019).

4. الأزمة الهيكلية

الأزمة الهيكلية (الأزمة البنوية): إذ يؤثر هذا النوع من الأزمات تأثيراً واضحاً في بنية الكيان الذي يحل به مما ينعكس على أدائه، ويؤدي إلى عدم توفر حاجاته ومطالبه الأساسية، التي لا يمكنه الاستغناء عنها ولذلك لا يمكن تجاهل هذا النوع من الأزمات، أو إهمال مواجهتها إذ إن استمرارها قد يسفر عن نتائج صعبة وقد يلد أزمات أشد خطراً وتدميراً (الحفني، 2017: ص8)، وتتميز هذه الأزمة بالاستمرارية لقطاع أو مجموعة من القطاعات المتجانسة التي تشمل ميدان معين حيث تحدث من الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك (خميس، 2016). وتحدث في مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي منها على سبيل المثال: أزمة الطاقة أزمة الغذاء أزمة الموارد.

5. الأزمات الشاملة

تصيب الدولة وتؤثر في المجتمع سواء في أسبابها ونتائجها وكذلك متطلبات علاجها، ولهذا النوع من الأزمات تداخلات وأبعاد مختلفة التأثير ويشمل الأزمات المتصلة ببنية الدولة وأدائها الاقتصادي والسياسي أو وضعها الأمني الداخلي أو الخارجي، فضلاً عن سيادتها واستقرارها السياسي والاجتماعي وهذه الأزمات تتطلب مواجهتها جهداً كبيراً، بل تتطلب معونات ودعمًا خارجياً، وغالباً ما تحاول الدولة أو المنظمة بتجنب الانهيار التام في التوازن داخل المنظمة والتوفيق بين الحاجة أو حماية المصالح المعرضة للخطر والرغبة في تجنب التصعيد غير المرغوب فيه للأزمة لتصبح أزمة شاملة (الحفني، 2017: ص10).

3.1 مفهوم إدارة الأزمة

إدارة الأزمات تعني منهجية التعامل مع الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة في ضوء الاستعدادات والمعرفة والوعي والإدراك والامكانيات المتوافرة والمهارات وأنماط الإدارة السائدة لكي تتجنب سلباتها وتستفيد من إيجابياتها، فعلم إدارة الأزمات هو علم إدارة التوازنات والتكيف مع المتغيرات المختلفة وبحث أثارها في كافة المجالات (فرحات، 2010). وهي عبارة عن نشاط هادف يقوم على البحث والتقصي عن المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأمكان واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة البيئة المناسبة للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدبير اللازمة للتحكم في الأزمة المتوقعة لتخفيف وقعها أو الاستفادة من الإيجابيات للصالح العام (بورزان، 2021).

4.1 متطلبات إدارة الأزمة

تتمثل متطلبات إدارة الأزمات الاقتصادية استخدام أساليب مناسبة، حيث تكون هناك احتياجات إدارية خاصة، بما يطلق عليه "الإدارة بالاستثناء"، إذ تصبح الأدوار الإدارية غير عادية، يشرف عليها فريق إدارة الأزمة، وتتمثل أهم الاحتياجات الإدارية للتعامل مع الأزمات في العناصر التالية (فرحات، 2010):

1. التخطيط: التخطيط مطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات إذ يتمثل في التحديد المسبق لما يجب عمله وكيفية القيام به، ومتى ومن الذي سيقوم به، فهو مرتبط بحقائق الأزمة، وبتصورات الأوضاع المستقبلية لها، وتوقع الأحداث، والإعداد للطوارئ، ورسم سيناريوهات وتحديد الاحتياجات المادية والبشرية الكفيلة بمعالجة الأزمة بفعالية (القوسي، 2017).

2. نظام اتصالات داخلي وخارجي: أن أهمية وجود نظام اتصالات داخلي وخارجي فعال يساعد على توافر المعلومات والإنذارات في وقت مبكر، وان تتوافر وحدة متخصصة تتلقى المعلومات بشكل مستمر وتقوم بتحليل كافة ما يرد إليها من معلومات وتقدم التفسير المناسب حول تطورات الازمة ان وجدت (الشعلان، 2006: ص46).
3. التنبؤ الوقائي: يجب تبنى التنبؤ الوقائي كمتطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات من خلال إدارة سبابة وهي الإدارة المعتمدة على الفكر التنبؤي الإنذاري لتفادي حدوث أزمة مبكرا عن طريق صياغة منظومة وقائية مقبولة تعتمد على المبادأة والابتكار وتدريب العاملين عليها (موساوي و صالحى، 2020: ص33).

2.1 مفهوم نظم الإنذار المبكر للازمات

هو منظومة متكاملة لرصد الأخطار والتنبؤ بها وتوقعها، وتقييم مخاطر الازمات، ونظم وعمليات أنشطة الاتصالات والاستعداد التي تمكن الأفراد والحكومات وقطاع الاعمال من اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب للحد من مخاطر الازمة قبل وقوعها (UN، 2016). يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر بأنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات (العبد وبولحية، 2007). اذ يندرج نظم الإنذار المبكر في إطار العمل الوقائي الذي يهدف الى تفادي ارتفاع تكلفة التدخل في حال حصول الازمة. وهو عبارة عن آلية تعمل على ترقب تغيرات مؤشرات بحدوث أزمة اقتصادية او مالية، إذ ترسل نظم الإنذار المبكر إشارات عند قيم معينة لتلك الإشارات وأن نتائج الإنذار المبكر يمكن أن تكون رفق أربع احتمالات (علوطي وعبدالعزیز، 2018) و(خالدة واخرون، 2020) وهي كما يلي:

- التوفيق: حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
 - الفشل: حيث لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
 - الإنذار الكاذب: إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فيعتقد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع بينما لا تقع الأزمة أساساً.
 - الرفض الصحيح: حيث لا يتم اكتشاف إشارات بوقوع الأزمة ولا تقع الأزمة بالفعل
- تشكل أنظمة الإنذار المبكر خدمة وحماية للاقتصاد، إذا توافرت الإرادة الصادقة للقادة والمسؤولين في إدارة شؤون المجتمع؛ لما قد تساهم به من "عقلنة" و"ترشيد" إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية، وإدارة العلاقة بين مكوناته، وكذلك مع القوى الإقليمية والدولية التي يقع ضمن اهتماماتها أو مطامعها (الخنزدار، 2011).

2.2 عناصر نظم الإنذار المبكر

ويتكون نظام الإنذار المبكر الكامل والفعال من أربعة عناصر مرتبطة ببعضها البعض، بدءاً من المعرفة بالخطر ونقاط الضعف وانتهاءً بالاستعداد والقدرة على الرد والمواجهة. كما تتضمن أفضل أنظمة الإنذار المبكر روابط قوية وقنوات اتصال فعالة بين كافة العناصر (WMO، 2018) و(EWC، 2006):

1. المعارف المتعلقة بمخاطر الازمات استناداً إلى الجمع المنتظم للبيانات وتقييم مخاطر الازمة؛ يواجه الانسان اثناء حياته العديد من المخاطر التي قد تصيبه في شخصه او في ممتلكاته، وقديماً كان الانسان يواجه هذه المخاطر بمفرده ثم اهتمت الجماعات بعد ذلك بالبحث عن وسائل لمواجهةها، هذا كما عرفت المخاطر ايضاً على انها (الخسائر الناجمة عن وقع حادث معين) (خالدة واخرون، 2020)، تجدر الاشارة الى المقصود بفهم المخاطر في اطار نظام الإنذار المبكر هو تركيز السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الازمات بجميع ابعادها المتمثلة في قابلية تضرر الاشخاص والممتلكات ومدى تعرضهما للمخاطر مع

تسخير هذه المعارف لغرض اجراء تقييمات سابقة على مخاطر الازمات وذلك من اجل وضع وتنفيذ اجراءات مناسبة للتأهب والتصدي لها (الكاشف، 1983).

2. الكشف عن المخاطر والعواقب المحتملة ورصدها وتحليلها والتنبؤ بها؛ تعزيز سبل ادارة مخاطر الكوارث من اجل تحسين التصدي لها: ان للأسلوب المتبع في ادارة الازمات على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي اهمية كبيرة لضمان عنصر الفاعلية والكفاءة، ويلزم في هذا الصدد وجود رؤية واضحة وخطط واختصاصات وارشادات وتنسيق داخل القطاعات وفيما بينها، فضلاً عن مشاركة الجهات المعنية، لذلك فأن تعزيز ادارة الازمات بهدف الوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي واعادة التأهيل امر ضروري من شأنه تعزيز التعاون والشراكة بين الاليات والمؤسسات ذات الصلة بالحد من الازمات ومخاطرها (خالدة، وآخرون، 2020).

3. النشر والإبلاغ؛ من خلال مصدر رسمي لإصدار تحذيرات موثوقة في الوقت المناسب ودقيقة وقابلة للتنفيذ والمعلومات المرتبطة بما بشأن الاحتمالية والأثر؛ لا بد أن تصل التحذيرات إلى الجهات ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان أن تكون الرسائل واضحة وتحتوي على معلومات مفيدة وقابلة للاستخدام لتمكين المنظمات والمجتمعات من التأهب والتصدي بشكل مناسب، للمساعدة على حماية المجتمع والاقتصاد (UN، 2016: ص20). وتوافر الثقة في مصدر المعلومات جزء كبير من الإبلاغ الفعال للمخاطر، ويجب تحديد نظم الإبلاغ الإقليمية، والوطنية، والمحلية مسبقاً.

4. التأهب على جميع المستويات للاستجابة للتحذيرات الواردة بغية التصدي لها بفعالية واعادة البناء بشكل أفضل في مرحلة التعافي واعادة التأهب والاعمار، حيث يشير النمو المطرد لمخاطر الازمات وما يشمله من زيادة تعرض الافراد والمؤسسات والممتلكات لآثار الازمة (EWC، 2006). بالإضافة الى ضرورة مواصلة تعزيز الاستعداد لمواجهة الازمات وكفالة توفير القدرات اللازمة للتصدي لها والتعافي من اثارها بفعالية وعلى المستويات كافة كما ان اعادة التأهيل والاعمار التي تحتاج الى التأهب قبل وقوع الازمات تمثل فرصة حاسمة لإعادة البناء بطريقة أفضل وبسبل منها ادماج الحد من مخاطر الازمات في تدابير التنمية مما يجعل الامم والمجتمعات قادرة على مواجهة مواجهتها (WMO، 2018).

2.3 آليات عمل نظام الإنذار المبكر

يحتاج تصميم نظام الإنذار المبكر الى تحديد المجالات التي سيغطيها والتي تأخذ أولوية في تركيبة ملف المخاطر والتي قد تكون مصدراً محتملاً للالتزامات، وهناك ثلاث خطوات رئيسية (العيد وبولحية، 2007):

الخطوة الأولى: تحديد أي الأحداث ينبغي الإنذار عليها؛ احداث اقتصادية او مالية وغيرها. فتصميم النظام يحتاج الى تحديد المجالات التي سيغطيها، أي اختيار المؤشرات التي تعكس الحالة وتمثلها بشكل مناسب، بحيث تعتمد عملية اختيار المؤشرات على النظرية الاقتصادية. النظرية الاقتصادية تحدد المجالات اما ان تكون أزمة اقتصادية مباشرة أو أزمة اقتصادية غير المباشرة؛ الازمة الاقتصادية المباشرة تعني القيمة النقدية للتدمير الكلي أو الجزئي للممتلكات المادية الموجودة في المنطقة المتضررة. وتكاد الازمة الاقتصادية المباشرة تعادل الأضرار المادية. اما الازمة الاقتصادية غير المباشرة تعني انخفاض القيمة المضافة نتيجة الازمة الاقتصادية المباشرة.

عادة ما تقع الازمة الاقتصادية المباشرة خلال الحدث أو خلال الساعات الأولى من وقوعها، وكثيرا ما يتم تقييمها مباشرة بعد الحدث لتقدير تكلفة التعافي والمطالبة بمدفوعات التأمين. وتكون ملموسة وسهلة القياس نسبيا. وتشمل الازمة الاقتصادية غير المباشرة الآثار في الاقتصاد الجزئي (مثل انخفاض الإيرادات بسبب تعطل العمل) والآثار في الاقتصاد الوسطي (مثل انخفاض الإيرادات بسبب الآثار على الموارد الطبيعية، أو الانقطاعات في سلاسل الإمداد أو البطالة المؤقتة) والآثار في الاقتصاد الكلي (مثل الزيادة في الأسعار، وزيادة الديون الحكومية، والأثر السلبي على أسعار أسواق الأوراق المالية، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي). ويمكن أن تحدث الازمة غير المباشرة داخل

منطقة الخطر أو خارجها وغالبا بفارق زمني، ونتيجة لذلك قد تكون غير ملموسة أو صعبة القياس (UN، 2016). تعتبر خطوة اختيار المؤشرات من اهم خطوات بناء نظام الإنذار، ولها دور في فعاليته وقدرته على إظهار الإشارات وتوقع الازمة. الخطوة الثانية: استحداث مجموعة من الأدوات التحليلية المناسبة، على ان تجمع بين التحليل الكمي والنوعي. الخطوة الثالثة: وهي تتضمن عملية التقييم والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية تتم مناقشتها من قبل ذوي الخبرة لتحديد مدى واقعية تلك النتائج وتربطها.

وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة والدراسات السابقة المشابهة مثل دراسة (نوري و بلالدة، 2021)، تم تحديد مؤشرات الإنذار المبكر ذات الإطار العام بالاقتصاد الكلي، وهي: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP والمؤشرات الفرعية التي تعتمد عليه، مؤشر التضخم، مؤشر أسعار المستهلك CPI، مؤشر الانكشاف الاقتصادي، مؤشر التطورات النفطية والغاز الطبيعي (حجم الإنتاج والصادرات) وسيتم تحليل هذه المؤشرات على القطاع الحقيقي بليبيا بالفقرات التالية.

3. المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الإنذار المبكر في القطاع الحقيقي في ليبيا لعامي 2010 - 2020

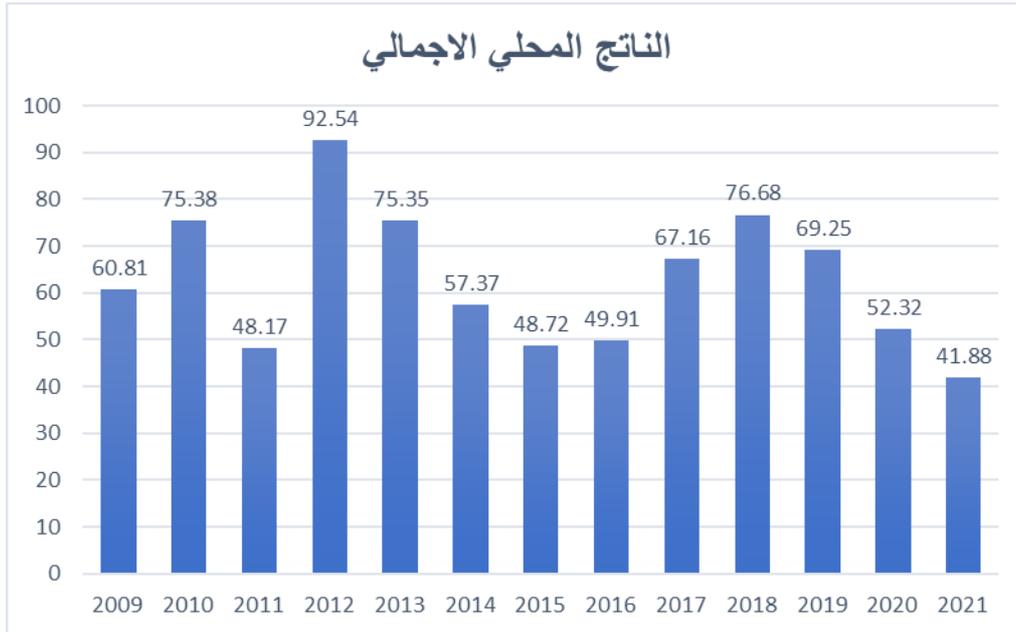
القطاع الحقيقي ويشمل عدة مؤشرات تركز على مؤشرات أساسية التي بدورها تتكون من مؤشرات فرعية، على النحو الآتي:

3.1 مؤشر التغير في الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشر قياس الأداء الاقتصادي، ووسيلة شاملة لقياس صحة ورفاهية الاقتصاد، فهو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة باعتباره أداة شاملة لقياس إنتاج هذه الدولة. بما في ذلك الإنتاج من قبل الشركات الأجنبية العاملة في أراضي البلاد، باستثناء الإنتاج من قبل الشركات المحلية في الخارج. ويقاس الناتج المحلي الإجمالي ثروة المجتمع من خلال الإشارة إلى مدى سرعة نمو الأرباح والعائد المتوقع على رأس المال. ويشير ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الاقتصاد يفي حالة نمو. وهذا يجعله أكثر جاذبية للمستثمرين ويميل إلى تعزيز العملة الوطنية.

وفي ليبيا، شهد الناتج المحلي الإجمالي السنوي نمواً مطرداً من 60.9 مليار دولار عام 2009 الى 75.4 مليار دولار خلال عام 2010 أي ما يعادل 102 مليار دينار ليبي. تم شهد نمواً مطرداً خلال عام 2012 إذ وصل الناتج المحلي الى 92.54 مليار دولار أي ما يعادل 117.6 مليار دينار. وانخفض الناتج المحلي الاجمالي عام 2013 ليسجل 104 مليار دينار ليبي، وفي عام 2014 قيد الناتج المحلي الإجمالي انخفاض بمبلغ 79.9 مليار دينار ليبي. بعدها شهد نمواً متذبذباً خلال الفترة من 2015 - 2020 بالرغم من استئناف إنتاج النفط في الربع الأخير لعام 2020 كما هو موضح بالشكل رقم 1. وذلك نتيجة عدة عوامل منها (مصرف ليبيا المركزي، 2022):

1. الانخفاض الحاد في إنتاج النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة محل الدراسة اما بسبب توقف إنتاج، او قفل الموانئ، ومغادرة الشركات الأجنبية بسبب الوضع السياسي والأمني الذي الحق الضرر بالبنية التحتية لهذا القطاع؛
2. تدني قيمة الدينار الليبي خلال الفترة محل الدراسة أمام العملات الأجنبية، مع احتكار القلة لسوق العملة والسلع والخدمات؛
3. توسع حجم اقتصاد الظل في ظل الانقسام السياسي، بالإضافة إلى زيادة حجم تهريب السلع إلى الدول المجاورة؛



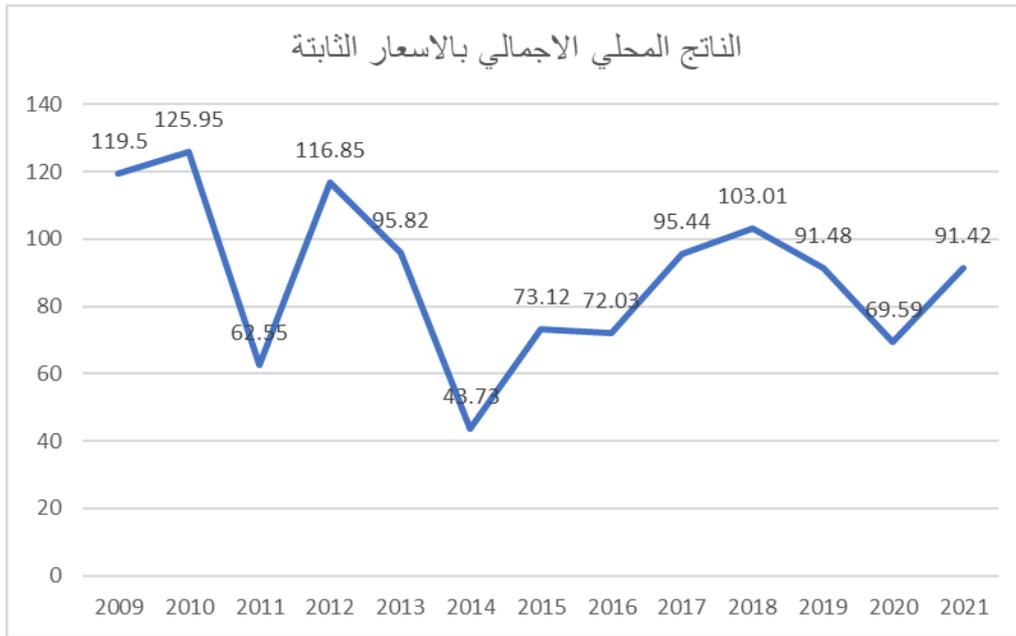
شكل 1 الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا 2010 – 2020 (وحدة الدولار)

اعداد الباحثة (البنك الدولي، 2022)

1.1.3 الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة

يشير الى اجمالي ما تنتجه البلد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة بناء على سعر مرجعي يتم احتسابه وفقاً لسنة مرجعية يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات، حيث يتم تثبيت الأسعار لسنة مرجعية يتم الاتفاق عليها لاحتساب الناتج الحقيقي وتسمى (سنة الأساس) (مجدي، 2021)،

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بليبيا خلال عام 2010 (سنة الأساس 2003)، 125.6 مليار دينار مقابل 119.9 مليار دينار خلال عام 2009 (مصرف ليبيا المركزي، 2010)، وسجل تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2011، حيث بلغت قيمة الناتج بالأسعار الثابتة (أسعار 2003) نحو 62.55 مليار دينار، لتبلغ نسبة الانكماش في الناتج 52.2% (مصرف ليبيا المركزي، 2011). في عام 2012 عاد الاقتصاد المحلي الى التعافي، اذ سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2012 (أسعار 2003) 116.85 مليار دينار أي نحو 39.9% مليار دينار، مقابل معدل نمو سالب 53.5% في عام 2011، مدفوعاً بتحسين الوضع الأمني واستئناف صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي وكذلك التوسع في الانفاق العام (مصرف ليبيا المركزي، 2012). خلال عام 2014 انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 47.7%، مقابل معدل انخفاض بلغ حوالي 30.8% في عام 2013. بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2014 (أسعار 2007) نحو 43.8 مليار دينار، مقابل 95.9 مليار دينار خلال عام 2013 (مصرف ليبيا المركزي، 2014). وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2007) حوالي 73.12 مليار دينار، كما شهدت تحسناً ملحوظاً خلال عام 2018، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 95.44 مليار دينار خلال عام 2017 إلى 103 مليار دينار خلال عام 2018، تم انخفاض خلال عامي 2019 و2020 ليسجل 91.5 و69.6 مليار دينار على التوالي (مصرف ليبيا المركزي، 2022) كما هو موضح بشكل 2، وذلك بسبب تفشي فايروس كوفيد - 19 والتي على أثرها تم تعليق الملاحظة بين الدول كأجراء احترازي.

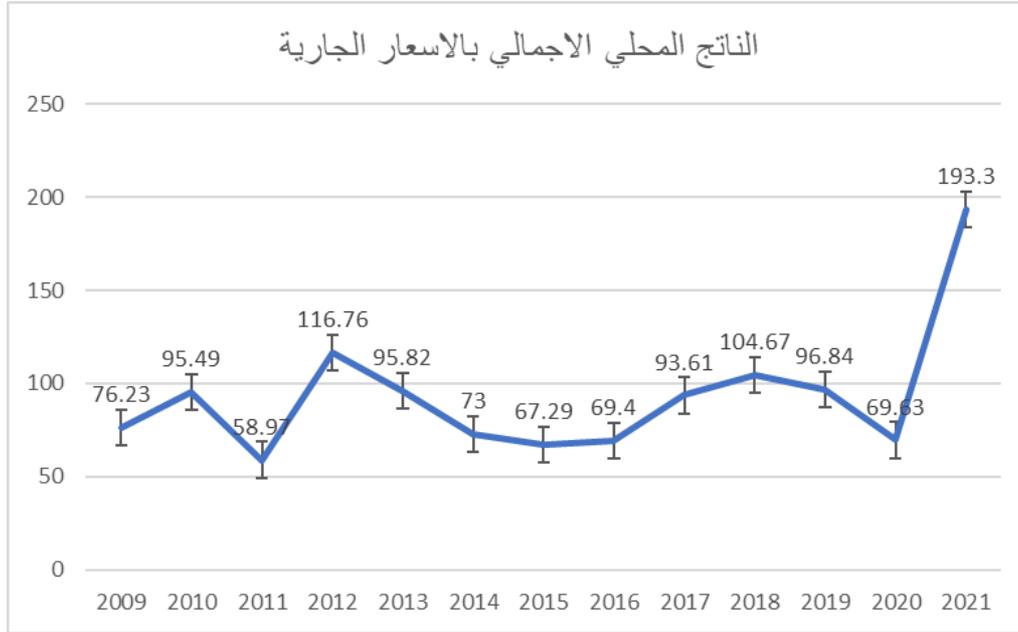


شكل 2 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010 – 2020)
اعداد: الباحثة (البنك الدولي، 2022)

2.1.3 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

هو القيمة النقدية للسلع والخدمات بالأسعار الجارية في السوق، خلال فترة زمنية محددة كمحصلة لمجموع إجمالي كميات الإنتاج من السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد المحلي مضروباً في الأسعار الخاصة بها أو ما يعرف بالأسعار الجارية. يأخذ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية التغيرات المستمرة في الأسعار التي نتيجة التقلبات التي تطرأ على الأسواق. لذلك لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الاسمي التغير الحقيقي في الناتج (مجدي، 2021).

سجلت بيانات الناتج المحلي الاسمي عام 2010 ارتفاعاً بلغت نسبته 16.6 % ليصل الى 95.49 مليار دينار مقارنة بنحو 76.3 مليار دينار عام 2009 (مصرف ليبيا المركزي، 2010). ويعود هذا النمو الى الارتفاع في أسعار وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي حيث زادت قيمة الناتج المحلي من 43.7 مليا دينار في عام 2009 الى حوالي 54.3 مليار دينار عام 2010 بمعدل نمو بلغ 25.9 %، وكان انخفاض الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال عام 2011 ملحوظاً إذ وصل حوالي 58.97 مليار دينار. تم سجل نمواً خلال عام 2012 بلغت نسبته 139% ليصل الى 116.76 مليار دينار، ويعود هذا النمو الى الارتفاع الملحوظ في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، بينما سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2014 انخفاضاً بلغت نسبته 46% ليصل الى 73 مليار دينار مقارنة بنحو 95.8 مليار دينار خلال عام 2013. ويعزى هذا التراجع الى انخفاض إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بسبب تدري الوضع الأمني (مصرف ليبيا المركزي، 2014). وواصل الانخفاض خلال السنوات (2015 – 2017) وفي 2018 ارتفع من جديد ليصل الى 104.76 مليار دينار لبيي ، وفي عامي (2019 – 2020) عاد للانخفاض بسبب الحضر الذي فرض بسبب جائحة كورونا، ليسجل 96.84 مليار دينار و 69.63 مليار دينار على التوالي كما هو موضح بشكل 3.



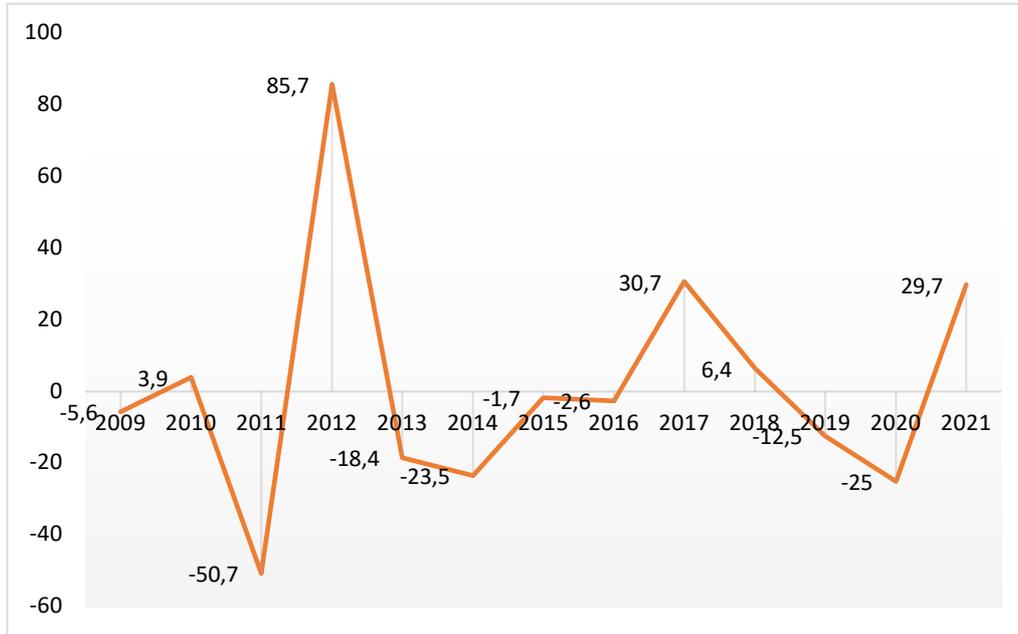
شكل 3 الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية 2010 – 2020

اعداد: الباحثة (البنك الدولي، 2022)

■ مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة

يشير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الى نصيب كل فرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويتم احتسابه بإجمالي الناتج الى عدد السكان. ويستخدم كأداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الافراد على الحصول على السلع والخدمات. كما يعد أحد المؤشرات لقياس رفاهية المجتمع. فكلما ارتفع المؤشر تعني قدرة الفرد على شراء السلع والخدمات وتوجيه المزيد من الأموال للادخار والاستثمار (مجدي، 2021).

وفي ليبيا، ونظرا لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني خلال عام 2010، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 12427 دينار عام 2009 الى 15408 دينار عام 2010. وقد ادي النمو في الناتج المحلي الإجمالي الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من 9439 دينار خلال عام 2011، الى 18575 دينار عام 2012. ووصل خلال عام 2013 الى 15161 دينار تم انخفاض خلال عام 2014 الى 11474 دينار. واستمر في الانخفاض خلال عام 2015 و 2016 الى 10484 دينار و 10689 دينار على التوالي. كما ادي النمو في الناتج المحلي الإجمالي الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من 14224 دينار عام 2017 الى 15673 دينار عام 2018 وانخفض الى 14288 دينار عام 2019 والى حوالي 10177 دينار خلال عام 2019، بسبب ازمة كوفيد 19.

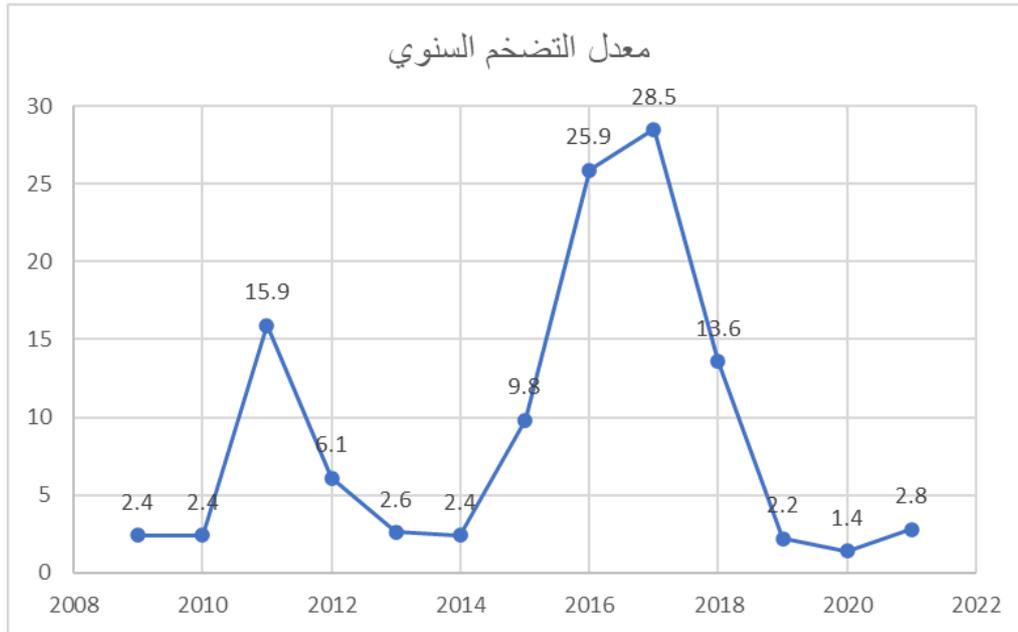


شكل 4 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً)

اعداد: الباحثة (البنك الدولي، 2022)

3.1.3 مؤشر معدل التضخم

إن معدل تضخم يعد أحد أهم المؤشرات التي تؤثر مباشرة على القيمة الحقيقية لدخل الأسر وقدرتها على الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والكساء والتعليم، والصحة، والسكن، والنقل. وبالتالي، يؤثر بدرجة قوية على مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ينظر إليه كمؤشر لمدى فعالية سياسة الحكومة الاقتصادية، حيث يرصد المؤشر التغيرات في أسعار سلة من السلع والخدمات التي تقتنيها الأسر، كما أنه يوفر معلومات حول تغيرات الأسعار في الاقتصاد للحكومات والشركات التجارية وقطاع الأعمال والأفراد، أما عن استخدامات هذا المؤشر فهو يستخدم لتقييم عملة البلد ويحدد مستوى قيمتها وقوتها الشرائية. وصل مؤشر التضخم بليبيا لعام 2010 إلى 2.4%، وارتفع عام 2011 ليصل 15.9%، واصل مؤشر التضخم ارتفاعه خلال عام 2012 ليصل إلى 6.1%، ويعزى ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2012 إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة اعتماد ميزانية تعتبر الأعلى في تاريخ ليبيا والتي ترتب عليها زيادة كبيرة في معدلات الانفاق الجاري. كانت نهاية عام 2015 هي نقطة البداية لتسجيل أعلى معدلات لمؤشر التضخم بليبيا بعد عام 2011، حيث سجل عام 2016 25.9% و 28.5% خلال عام 2017. وفي عام 2018 سجلاً تضخماً قدره 13.6% ووصل خلال عام 2019 إلى 2.2% وفي عام 2020 سجل مؤشر التضخم مستوى ادني حيث سجل 1.4% كما هو موضح بشكل 5. والسبب في انخفاض معدلات التضخم هو تراجع سعر الصرف أمام الدينار الليبي في السوق الموازية إلى أعلى مستوياته خلال عام 2017 والبالغ نحو 9.2 دينار للدولار، إلى نحو 4.08 دينار للدولار في 2019 – 2020 (مصرف ليبيا المركزي، 2022).



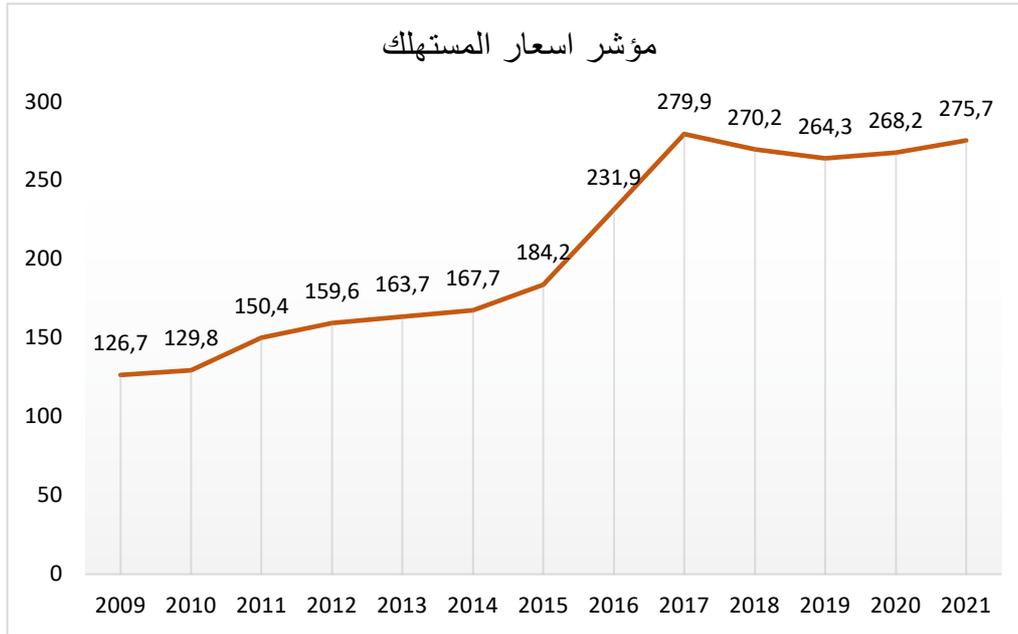
شكل 5 معدل التضخم بليبيا سنوات 2010 - 2020

اعداد: الباحثة بناء على التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي

■ مؤشر أسعار المستهلك

يقيس مؤشر أسعار المستهلك التغييرات في الأسعار المدفوعة للسلع والخدمات من قبل المستهلكين خلال الشهر المحدد. يسمى هذا المؤشر أيضا بمؤشر تكلفة المعيشة وذلك لربط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين، ويعتمد مؤشر سعر المستهلك، ليعكس التغييرات التي تحدث في أسعار سلة المستهلك، وبذلك يوضع مؤشر واحد لكافة السلع والخدمات التي تضمها السلة، كما يمكن وضع عدة مؤشرات يعكس كل واحد منها مجموعة من السلع والخدمات.

كما مبين بشكل 6، خلال عام 2010 (سنة الأساس 2003) وصل مؤشر اسعار الاستهلاك 129.8 نقطة. وخلال 2014 - 2018) وصل الى 167.7 نقطة. وفي عام 2015 (سنة الأساس 2008) وصل حوالي 184.2 نقطة، سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك اتجاهها تصاعديا مرتفعا من 231.9 نقطة عام 2016 إلى 297.9 نقطة في عام 2017 و270.2 نقطة خلال عام 2018. وخلال عام 2019 وصل الى 264.3 نقطة. وعام 2020 وصل 268.2 نقطة، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الجاري. وكذلك بسبب ضعف التدفق النقدي السنوي الوارد من النقد الأجنبي والذي أقدم المصرف المركزي على أثره بوضع قيود على استخدامات النقد الأجنبي مما ادي بدوره الى حدوث تذبذب في تدفق السلع المستوردة للسوق الليبي (مصرف ليبيا المركزي، 2022: ص97).



شكل 6 مؤشر اسعار المستهلك بليبيا 2010 - 2020

اعداد: الباحثة بناء على التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي

2.3 التطورات النفطية المحلية

النفط هو مصدر النقد الأجنبي في أغلب الاقتصادات الريعية، وتغيرات سعر النفط وصادراته يحددان الميزان الخارجي لأن الواردات السلعية والخدمات والتحويلات والمدفوعات الخارجية الأخرى مستقرة في علاقتها مع الطلب الكلي الفعال في الأمد القصير والمتوسط. ويرتبط سعر الصرف بتغيرات سعر النفط بكيفية معقدة ومنشؤها الإنفاق الحكومي المعتمد على المورد النفطي (نوري و بلالدة، 2021).

يشكل النفط في ليبيا بشكل عام نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي. عام 2010 شهدت صناعة النفط المحلية تطورات نوعية، إذ نمت مستويات استخراج النفط الخام وارتفعت القدرة الإنتاجية لهذا القطاع. وشهد عام 2010 ست اكتشافات نفطية جديدة واكتشاف غازي وحيد. ليصل احتياطي ليبيا الى 46.4 بليون برميل من النفط الخام و54.7 بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. شهد عام 2012 العديد من التطورات في صناعة النفط المحلية في جميع أنشطتها، حيث بدأت هذه التطورات بارتفاع ملحوظ في معدلات الانتاج التي تأثرت بشكل واضح من آثار الحرب والاضطرابات التي مرت بها البلاد خلال عام 2011، والتي أدت إلى إغلاق بعض الابار النفطية بشكل كامل وتوقف إنتاجها، كما شهد عام 2012 حالة من عدم الاستقرار في مصادر الامدادات النفطية والتي أترت بشكل واضح على استمرارية معدلات ارتفاع مستويات انتاج المواد الخام وحالت دون وصولها إلى المستويات المتوقعة في بداية العام. وأثرت أعمال الشغب على صناعة المنتجات النفطية في مناطق مختلفة من البلاد. وفيما يتعلق بالاحتياطي النفطي لليبيا فقد شهد استقراراً خلال عام 2012 وذلك نتيجة اكتشافات نفطية وغازية جديدة ليستقر الاحتياطي عند 812.6 مليار برميل من النفط الخام و765,72 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

كذلك شهد عام 2013 العديد من التطورات فيما يخص قطاع النفط في ليبيا، حيث بدأ العام على نفس نسق معدلات انتاج الأشهر الأخيرة من عام 2012 الا أن هذه المعدلات تدهورت بشكل كبير خلال النصف الثاني من العام 2013 متأثرة بالاضطرابات الأمنية التي طالت أغلب مرفئ البلاد. ومن ناحية أخرى شهد عام 2013 سبع اكتشافات نفطية وغازية جديدة في مناطق مختلفة من ليبيا، ولكنها جميعا ذات طاقة إنتاجية متدنية، حيث كان مجموع انتاج الاكتشافات الجديدة 6719 برميل من النفط في اليوم وحوالي 42

مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في اليوم. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الاكتشافات كانت لأبار محفورة في السابق 1971، ولكنها كانت عديمة الجدوى الاقتصادية عند مستوى انتاج قدره 65 برميل في اليوم، الأمر الذي يظهر الحاجة إلى إمكانية الاستفادة من الآبار المستنزفة في عقد السبعينيات من القرن الماضي باستخدام طرق تكنولوجيا حديثة. وفيما يتعلق بالاحتياطي النفطي لليبيا فقد شاهد ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2013 وذلك نتيجة الاكتشافات الجديدة المذكورة أعلاه ليستقر احتياطي ليبيا عناد 48.47 مليار برميل من النفط الخام و51,549 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي (مصرف ليبيا المركزي، 2013). وخلال عام 2014 ونتيجة لاستمرار الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة واستمرار أزمة الحقول النفطية والتي أثرت بشكل مباشر على انخفاض استخراج وصادرات النفط الخام فقد استمر انتاج النفط على نفس نسق معدلات انتاج الأشهر الأخيرة لعام 2013 ليصل متوسط الإنتاج اليومي الى 480 ألف برميل (مصرف ليبيا المركزي، 2014). وقد أدى التوقعات بارتفاع أسعار النفط خلال العام 2016 لتتجاوز حاجز 45 دولاراً للبرميل؛ إلى ارتفاع التوقعات بتحسين أوضاع قطاع النفط في ليبيا وعودة الإنتاج مرة أخرى بكامل طاقته الإنتاجية (LOOPS، 2016).

(أ). الإنتاج المحلي من النفط الخام

سجل انتاج النفط المحلي خلال عام 2010 ارتفاعاً بمقدار 23.7 مليون برميل، أي بنسبة ارتفاع بلغت 4% ليصل الى 616.2 مليون برميل، وارتفع تبعاً لذلك متوسط الإنتاج اليومي الى 1.69 مليون برميل خلال عام 2010 لتصل الطاقة الإنتاجية الممكنة وقدرها 1.8 مليون برميل يومياً. كما سجل انتاج النفط عام 2014 انخفاضاً ملحوظاً بمقدار 187.4 مليون برميل وبنسبة 51.2%، ليصل الى 175.2 مليون برميل، مقابل 362.6 مليون برميل خلال عام 2013، ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى الوضع الأمني بالبلاد وإدخال قطاع النفط في الصراعات السياسية (مصرف ليبيا المركزي، 2014). وبلغ حجم إنتاج النفط الليبي نحو 400 ألف برميل يومياً بنهاية العام 2015، ووصل التراجع في إنتاج النفط إلى نسبة تصل إلى 80% من القدرة الإنتاجية، لقد استمر إنتاج النفط الليبي في التراجع خلال العام 2016 و2017 ليصل إلى نحو 400 ألف برميل يومياً، بسبب الوضع الأمني غير وإغلاق عدة حقول، إضافة إلى إغلاق موانئ رئيسية لتصدير النفط عام 2015، تم عاد انتاج النفط لصعود عام 2017 ليصل الى 800 ألف برميل يومياً، ووصل عامي 2018 و2019 الى مليون برميل يومياً ليعود للانخفاض خلال عام 2020 ليصل الإنتاج الى 400 الف برميل يومياً كما موضح بالشكل 7.

(ب). صادرات النفط الخام

شهدت الكميات المصدرة من النفط الخام خلال عام 2010 ارتفاعاً طفيفاً، حيث بلغت 491 مليون برميل مقابل 478.2 مليون برميل عام 2009، مسجلة بذلك ارتفاع قدره 1.34 مليون برميل. وخلال عام 2014 شهدت الكميات المصدرة من النفط الخام انخفاضاً شديداً لتصل الى 148.7 مليون برميل، مقابل 316.7 مليون برميل عام 2013، مسجلة بذلك انخفاضاً قدره 168 مليون برميل، بنسبة 53% (مصرف ليبيا المركزي، 2014: 52). وتتقارب الكميات المنتجة والكميات المصدرة من النفط الخام خلال الفترة (2014 – 2020)، كمل هو موضح بالشكل 7.



شكل 7 حجم إنتاج وصادرات ليبيا من النفط الخام خلال الفترة 2010 – 2020

اعداد: الباحثة (<https://www.statista.com>)

(ت). إنتاج الغاز الطبيعي

ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي الليبي خلال العام 2010، بمقدار 34.3 مليار قدم مكعب، أي بنسبة 4.2% عما كان عليه عام 2009 ليصل الى 1078.8 مليار قدم مكعب، مقابل 1035.5 مليار قدم مكعب خلال عام 2009، وتبعاً لذلك ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من نحو 2.8 مليار قدم مكعب خلال عام 2009 الى 3 مليار قدم مكعب خلال عام 2010. انخفض إنتاج الغاز الطبيعي خلال العام (2012 – 2018)، بمقدار (827.5، 713.4، 742.1، 787.5، 775.9، 865.3، 853.1) مليار قدم مكعب على التوالي.

■ مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي

وهو أحد المؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية، من خلال أهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الاجمالي، ويراد منه الاستدلال على مدى اعتماد أداء الاقتصاد الوطني على متغيرات التجارة الخارجية (هجير، 2020). وأحياناً لا يعني ارتفاعه دليل على التبعية الاقتصادية وإنما يشير إلى إمكانية تعرض اقتصاد الدولة إلى الاختلال نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية (الموسي، 2018). ويعد اقتصاداً منكشفاً إذ تجاوزت درجة الانكشاف 40%.

يعاني الاقتصاد الليبي من درجة انكشاف عالية على العالم الخارجي، حيث بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة (2013 _ 2019) ما نسبته (100.1%، 106.8%، 154%، 100%، 94%، 91%، 102%) على التوالي. هذه الأرقام تعكس ان الاقتصاد الليبي شديد الانكشاف على الخارج اذا ما قورن بالمعدل الدولي الذي يضع 40% كمقياس لدرجة الانكشاف.

4. نتائج الدراسة:

تتركز نتائج الدراسة من خلال تحليل مؤشرات الإنذار المبكر على القطاع الحقيقي بليبيا خلال الفترة 2010 – 2020 في النقاط التالية:

1. يتضح من خلال الدراسة ان هناك انخفاض وتذبذب واضح لمؤشرات القطاع الحقيقي بعد عام 2010، وواضح للباحث ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تمر بها البلاد بعد 2010 كانت سبب وراء هذا التراجع للقطاع الحقيقي بليبيا. وقد تبين من خلال تحليل مؤشرات الإنذار المبكر أن اقتصاد ليبيا اقتصاد وحيد الدخل يعتمد كلياً على العوائد النفطية، اذ تمثل عصب الانفاق الحكومي على الدخول والمشاريع وغيرها من البرامج الاقتصادية. وإن تذبذب مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والاسعار الثابتة وارتفاع مؤشرات التضخم وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة محل الدراسة يمثل في الحقيقة تذبذباً في الإيرادات النفطية وصادراته وضعف الإنتاجية المحلية مع الزيادة في الاستهلاك المحلي، بالإضافة الى التوسع في الانفاق الحكومي. وهذا بات جلياً بعد منتصف 2014 بعد اغلاق مواني النفط التي أدت إلى شبه توقف تام لإنتاج وتصدير النفط الخام، فضلاً عن انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية مع بداية النصف الثاني من عام 2014، مما نتج عنه تسجيل عجز مستمر في الموازنة العامة كمحصلة لتدني إيرادات النفط. وهذا يدل على ان علاقة القطاع الحقيقي في ليبيا علاقة طردية بالقطاع النفطي، فيزداد الناتج المحلي الإجمالي كلما ازداد انتاج النفط وارتفعت أسعاره والعكس صحيح.

2. نلاحظ استقرار المستوى العام للأسعار والرقم القياسي للأسعار المستهلك خلال عام 2010، بينما ارتفع في السنوات بعد 2014 بشكل ملحوظ. وترجع اسباب قوة الدينار الليبي واستقرار معدل التضخم قبل 2011، للاثي:

(أ). مساهمة مصرف ليبيا المركزي قبل 2013 في انخفاض معدل التضخم من خلال تطبيق أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية بهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار أصدر المصرف قرار رقم 67 لسنة 2007 بالإذن للمصرف بإصدار شهادات الإيداع التي تم من خلالها امتصاص قدر من السيولة المعروضة بالسوق او مدخرة من قبل الافراد بفترة استحقاق 91 يوماً وبسعر فائدة ثابت 2.25% (مصرف ليبيا المركزي، 2010). في حين تعطلت أدوات السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية بعد اصدار قانون 1 لعام 2013 الصادر من المؤتمر الوطني العام (موقع المؤتمر العام، 2013).

(ب). ناهز العجز في الموازنة العام لسنة 2014 50% بسبب تدني عائدات النفط وإغلاق موانئ التصدير لأشهر جراء الاضطرابات الأمنية 2015 ، وبدأت الدولة تسير نحو الانقسام السياسي والمؤسسي، اذ تمت الموافقة على موازنتين منفصلتين؛ فقد وافق المؤتمر الوطني العام ومقره بمدينة طرابلس على موازنة قدرها 42 مليار دينار ليبي لحكومة طرابلس بإصدار قانون 9 لسنة 2015، وفي نفس العام وافق مجلس النواب ومقره مدينة طبرق على موازنة قدرها 41 مليار دينار ليبي لحكومة بنغازي بإصدار قانون 4 لسنة 2015 (الشرق، 2015) ، في ظل تصدير نصف مليون برميل يوميا من النفط (أكثر من نصف صادراتها في 2012) وبسعر يبلغ 50 دولاراً للبرميل.

(ت). سبب الانقسام السياسي والصراع بين الأطراف الليبية أدى الى انخفاض احتياطات البنك المركزي إلى 70 مليار دولار في 2016 مقابل 120 مليار دولار في العام 2012، أي أن الاحتياطات النقدية استنفدت 50 مليار دولار خلال أربع سنوات.

(ث). ضعف التدفق السنوي الوارد من النقد الأجنبي والذي أثر في المعروض منه (وهي سياسة تبناها مصرف ليبيا المركزي من خلال وضع قيود على استخدامات النقد الأجنبي)، مما أدى الى زيادة الطلب عليه وتدني قيمة الدينار الليبي في السوق

الموازي، إذ سجل أعلى مستوياته خلال العام 2017 والبالغ نحو 9.2 دينار للدولار، مع احتكار القلة لسوق العملة والسلع والخدمات. وتوسع حجم اقتصاد الظل، بالإضافة إلى زيادة حجم تهريب السلع إلى الدول المجاورة.

3. أما بخصوص مؤشر الانكشاف الاقتصادي فيتضح ارتفاع مستوى التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يندرج بشكل واضح اعتماد الاقتصاد الليبي على عمليات التوريد من الخارج لتوفير الاحتياجات من السلع الاستهلاكية بالإضافة لاستيراد مواد الخام المشغلة لبعض المصانع المحلية وقد سجل درجة الانكشاف على العالم الخارجي كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة ما نسبته 106.8%، وهذا يعكس مدى تبعية الاقتصاد الليبي للخارج، ويشكل خطر محقق بالأمن الاقتصادي والغذائي للدولة الليبية. وهذا الانكشاف يعود لاعتماد هيكل الصادرات بليبيا على تصدير مادة أولية وحيدة متمثلة في النفط الخام والغاز الطبيعي، وبالمقابل تنوع هيكل الواردات وهذا ما حدث للاقتصاد الليبي مع بداية انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ تم على إثرها تعليق حركة الملاحة الجوية والبحرية والبرية بين الدول لمدة سنتين (2019 – 2020). مما سبب في ارتفاع العام في مستوى الأسعار. وارتفاع مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي يعد اقتصاد غير صحي ويصنف بالتبعية الاقتصادية، ويكون عرضة لأي تقلبات خارجية، وهو ما حدث مع بداية 2019 عندما اجتاحت كوفيد 19 الدول، والتي على إثرها تم تعليق الملاحة البرية والبحرية والجوية كإجراء احترازي والذي كان أثره على مباشر على الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

5. التوصيات

إن ما يسلط الضوء عليه مؤشر الإنذار المبكر بالقطاع الحقيقي بليبيا هو ما تتطلبه استراتيجية إدارة الأزمة الاقتصادية؛ إذ يتوقف نجاح إدارة الأزمات على الاعتراف بها بدل انكارها والبخس منها. ومن خلال التمعن في المؤشرات الاقتصادية وتحليل لماذا المؤشرات اتخذت هذه المسارات خلال الفترة محل الدراسة، توصي الدراسة بالآتي: -

1. تنوع القطاع الحقيقي للاقتصاد الليبي وتحليله من أحادية هيكل الصادرات المعتمد على النفط الخام كمصدر وحيد في تمويل الموازنة العامة. إن تنوع الاقتصاد من أهم المواضيع التي يجب على متخذي القرار انتهاج آليات تطبيقها لضمان الاستقرار واستدامة الأمان والاقتصاد، والنهي عن التعرض للازمات اقتصادية حادة مستقبلاً.
2. لتجنب الانفاق خارج الموازنة العامة ضرورة العمل على توحيد الجبهة الداخلية والمؤسسات والعمل بموازنة عامة موحدة تضبط فيها الإيرادات والمصروفات وتقنين الانفاق العام على ان يوجه للمشاريع التنموية والبنية التحتية ويساعد في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والقوة الشرائية للدينار الليبي. وضرورة تكاتف الليبيين للعمل نحو بناء اقتصاد انتاجي مبني على الحوكمة بتخضع فيها المؤسسات السياسية، والاجتماعية للرقابة، والاشراف، والمحاسبة.
3. يوجد لدى وزارة التخطيط ومصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط إدارات ولجان متخصصة بإعداد مؤشرات اقتصادية ومالية، ولكنها بحاجة إلى تحسين وتطوير النظام الاحصائي للمؤشرات الاقتصادية بها، إذ اتضح من خلال الدراسة هناك تضارب في الاحصائيات المعلنة من قبل مصرف ليبيا المركزي، إذ تنشر احصائيات بأرقام متناقضة لنفس السنة، وهذا يؤثر على قدرة الباحث والمهتم بتقييم المؤشرات الاقتصادية ومن تم وضع التفسيرات المناسبة لها والسياسات الملائمة.

6. الخاتمة

لقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فعالية مؤشرات الإنذار المبكر في إدارة الأزمات كون هذه المؤشرات تدل على سلامة واستقرار الاقتصاد الكلي، كما أنها أداة للإنذار المبكر في حالة تعرض الاقتصاد للاهتزاز. فالأزمات التي تنفجر بسبب تراجع وضعف في المؤشرات الاقتصادية قد يكون من الممكن التنبؤ بها، لاتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية التي تعمل على تلافي حدوث الأزمة والتقليل من آثارها السلبية، وتحقيق أكبر قدر من النتائج الإيجابية. وبالنسبة للوضع الاقتصادي الليبي تستخلص الورقة الى ضرورة التوجه لتنويع النسيج الاقتصادي إلى جانب النفط والغاز الطبيعي الذي من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام من خلال تنويع مصادر دخل مستدام في تمويل الموازنة العامة ومن ثم يؤثر إيجابا على المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

7. المراجع:

- EWC. (2006). تطوير نظم الإنذار المبكر. المؤتمر الدولي الثالث للإنذار المبكر: من المفاهيم إلى الفعاليات. 1، الصفحات 1-13. يون: الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 2022
- LOOPS. (2016). واقع النفط الليبي خلال عام 2016، المنظمة الليبية لسياسات والاستراتيجيات. طرابلس، ليبيا.
- UN. (2016). التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث. الأمم المتحدة. نيويورك: الأمم المتحدة، الجمعية العامة. تاريخ الاسترداد 2022
- WMO. (2018). نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة: قائمة مرجعية. كانكوك المكسيك: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
- ارنولد دانييل. (1992). تحليل الأزمات الاقتصادية للامس واليوم (المجلد الأول). (عبدالامير شمس الدين، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- البناء عادل. (2009). الفنيات السيكلوجية المستخدمة في إدارة الأزمات. مجلة كلية التربية، 1(1). تاريخ الاسترداد 2022
- البنك الدولي. (2022). بيانات حسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تم الاسترداد من [www.https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)
- الخفني سامح. (2017). إدارة الأزمات. 18(2). تاريخ الاسترداد 2022
- الخزندان سامي. (2011). نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات التطور والمفاهيم والمؤشرات. مجلة الفكر(4).
- الشعلان فهد بن احمد. (2006). مهارات متقدمة في إدارة الأزمات. الشعلان فهد بن احمد، (2006)، مهارات متقدمة في إدارة الأزمات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض - السعودية، صفحة 9. الرياض، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- العشماوي شكري. (2021). الأزمة المالية العالمية: أزمة كوفيد19 نموذجاً. (أمنة الجابري، المحرر) دبي.
- العبد صوفان، و بولحية الطيب. (2007). فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية، الأزمة العالمية 2007 نموذجاً، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2(33).
- القوسي محمد. (2017). ادارة الازمات الاقتصادية والمالية المعاصرة. صنعاء، اليمن. تاريخ الاسترداد 2022، من <https://ae.linkedin.com>
- الكاشف محمود. (1983). أصول الخطر والتأمين. القاهرة: دار النهضة العربية.
- الحمد محمد. (2017). مفهوم الأزمة وادارتها وانواعها ومراحلها وكيفية التعامل معها. تاريخ الاسترداد 2022، من <http://al3loom.com>
- المريسي سماح. (2018). الانكشاف الاقتصادي أسبابه مؤثراته اثاره وتداعياته على اقتصاديات الدول الافريقية. (معهد البحوث والدراسات الافريقية، المحرر) القاهرة، مصر.
- المؤتمر الوطني العام. (2013). قانون 2 لعام 2013 الصادر من المؤتمر الوطني العام. تاريخ الاسترداد 2022، من المؤتمر الوطني العام: <https://cbl.gov.ly>
- المؤتمر الوطني العام. (2015). تاريخ الاسترداد 2022، من قانون 9 لسنة 2015: <http://itcadel.gov.ly/wp-content/uploads/pdfs2013/add05-2015.pdf>

بورزان آية. (2021). إدارة الأزمات (المجلد 1). الجامعة الافتراضية السورية.

خالد مرعي، خمحمد، و دلير احمد. (2020). نظام الإنذار المبكر ودوره في الحد من مخاطر الكوارث: دراسة في إطار القانون الدولي العام، كلية القانون والسياسة. العراق، اقليم كوردستان.

خميس خليل. (2016). الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية. (5). تاريخ الاسترداد 2022

صابر سلوى. (2010). الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، (2)7. تاريخ الاسترداد 2022

صحيفة الحرة. (2022). خمس أزمات اقتصادية هزت العالم . تم الاسترداد من <https://www.alhurra.com>

طالب احمد. (2018). الأسس النظرية العامة لإدارة الأزمات. 3. بابل، العراق: جامعة بابل. تاريخ الاسترداد 2022

طاهر حسن. (2019). اتخاذ القرار وإدارة الأزمات. القاهرة: كلية إدارة الأعمال.

علوطي لمن، و عبدالعزيز بوخرينص. (2018). العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر للازمات بالاستعانة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية (دراسة تحليلية). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14 (19).

فرحات غول. (2010). إدارة الأزمات في المؤسسة بين المفاهيم وطرق المعالجة. مجلة المناجر(1). تاريخ الاسترداد 2022، من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/451/1/1/73006>

قرومط نايف. (2009). الإدارة في سورة سيدنا يوسف عليه السلام: "دراسة موضوعية". غزة: قسم التفسير وعلوم القرآن، الجامعة الإسلامية.

قوانين الشرق. (2015). قانون 4 لسنة 2015 بشأن اعتماد الميزانية لعام 2015. تاريخ الاسترداد 2022، من <http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1855521>

مجدى نزمين. (2021). مفاهيم اقتصادية اساسية. أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.

مصرف ليبيا المركزي. (2010). التقرير السنوي الرابع والخمسون (السنة المالية 2010). طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.

مصرف ليبيا المركزي. (2010). الموقف التنفيذي للسياسة النقدية والمصرفية خلال الفترة 2002 – 2010. طرابلس، ليبيا. تاريخ الاسترداد 2022

مصرف ليبيا المركزي. (2011). التقرير السنوي الرابع والخمسون (السنة المالية 2011). طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.

مصرف ليبيا المركزي. (2012). التقرير السنوي الرابع والخمسون (السنة المالية 2012). طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.

مصرف ليبيا المركزي. (2013). التقرير السنوي الرابع والخمسون (السنة المالية 2013). طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.

مصرف ليبيا المركزي. (2014). التقرير السنوي الرابع والخمسون (السنة المالية 2014). طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.

مصرف ليبيا المركزي. (2015). التقرير السنوي الرابع والخمسون (السنة المالية 2015). طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.

مصرف ليبيا المركزي. (2019). التضخم والأرقام القياسية لأسعار المستهلك: الربع الأول 2018. طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.

مصرف ليبيا المركزي. (2022). التقرير السنوي الاستثنائي (2015 – 2020) التاسع والخمسون. طرابلس بنغازي: الادارة العامة.

مصرف ليبيا المركزي. (سنوات مختلفة). المنشورات الاقتصادية. طرابلس: ادارة البحوث والاحصاء.

موساوي امال، و صالحى أسماء. (2020). مدي فعالية نظم الإنذار المبكر في إدارة الأزمات الاقتصادية. مجلة أفاق للبحوث والدراسات، 3(2).

نوري الحاقاني، و بلالدة الجوادي. (2021). تحليل مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات في القطاع الحقيقي في العراق للمدة 2004 – 2017. مجلة دراسات اقتصادية(41).

هجير زكي. (2020). اقتصاديات الانكشاف. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 3(7). تاريخ الاسترداد 2022.